وزارة التعليم العالي والبحث علمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم النفس وعلوم تربية

سلسلة محاضرات مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

طلبة سنة ثالثة علم النفس (مقياس مشترك)

المحاضرة الرابعة : مظاهر وأسباب الفساد الإداري والمالي

السنة الجامعية:2025/2024

1- مظاهر الفساد الإداري والمالي:

أ- الرشوة:

تُعد الرشوة بالإنجليزية (Bribery): من أبرز مظاهر الفساد، وهي قبول المال أو الهدايا ذات القيمة المرتفعة مقابل اتخاذ قرار أو إجراء رسمي من قبل الأفراد في مناصبهم المختلفة، وتُشكّل الرشوة جريمة قانونية، ويُمكن توجيه اتهام جنائي لكل من الراشي والمرتشي على حد سواء، وتُؤثر الرشوة سلبًا على النمو الاقتصادي؛ إذ أنّها تُشجع على الفساد في المؤسسات المختلفة.

ب- المحسوبية :

تعني المحسوبية شغل وظائف بأشخاص غير مؤهلين مما يؤدي إلى تراجع كفاءة وفعالية المؤسسة في تقديم الخدمات وتراجع الإنتاج ، كما هي إصرار فردي أو جماعي على تعزيز ما تؤيده التنظيمات المسيرة والمصالح المسؤول من خلال استغلال نفوذها في مراكز القيادة والمناصب الحساسية للقيام بأعمال أو تحقيق مآرب دون استحقاق أو احترام للقوانين والمعايير التنظيمية

ج- المحاباة :

هي تفضيل شخص أو جهة على شخص أو جهة أخرى حسب الانتماء أو القرابة.

د- الوساطة :

تعني قيام شخص ثالث بدور الوسيط في نيل خدمة أو شيء ما قد يكون مستحقا أم لا ، لكن فيه نوع من التدخل عن طريق النفوذ والتعدي على الصلاحيات وأصول العمل وكفاءته (العريفة).

هـ- الابتزاز والتزوير:

- **الابتزاز** هو قيام الموظف بابتزاز والضغط على الزبون لتقديم مال أو خدمة معينة ، مقابل استفادة من حقه ، وهذا التهديد سواء العلني أو الخفي مضر بالمصلحة العامة ونزاهة الوظيفة ومن ذلك التهديد بإفشاء الأسرار أو اتلاف وثائق.

– **التزوير** هو احداث تغيير أو تحوير على وقائع أو حقائق معينة أو وثائق حتى يتم الحصول على منافع غير مستحقة وغير قانونية مثل :الغش تقليد السلع والبضائع، التعدي على الملكية وحماية المؤلف ،الكذب، شهادة الزور...

و– عدم احترام أوقات ومواعيد العمل :

في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل والتراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية.

ي– تبييض الأموال:

هي توظيف الأموال الفاسدة في مشاريع ومؤسسات ومدخرات بنكية

2– أسباب الفساد الإداري والمالي :

تتعدد أسباب الفساد الإداري والمالي بتعدد أسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد حدد البنك الدولي مجموعة من الاسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها :

- تهميش دور المؤسسات الرقابية وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسه .
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- حصول على فراغ في السلطة السياسية الناتجة عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .

- **وهناك من يصنف أسباب التفشي الفساد الاداري والمالي إلى :**

أ– **أسباب تربوية وسلوكية :**

عدم غرس القيم الأخلاقية الإسلامية في نفس الفرد منذ الصغر .

ب– **أسباب اقتصادية :**

عدم اكتفاء الموظف من مورد المادي لإشباع احتياجاته .

ج – أسباب سياسية :

عدم الاستقرار السياسي في الدولة يهيئ ظروف تواجد الفساد بالتالي غياب المحاسبة والمساءلة .

د- أسباب قانونية :

عدم وضوح القوانين واللوائح المنظمة للعمل أو قصورها وغموضها الأمر الذي يؤدي بالموظف إلى تفسيرها بصورة تتعارض مع المصلحة التي وضعت من أجلها .

وهناك من يقسم الأسباب إلى أسباب متعلقة بالجوانب الشخصية والمؤسسية والبيئية :

1- **العوامل الشخصية :** تشير الكثير من الدراسات بأنه هناك علاقة بين بعض خصائص الأفراد وممارساتهم الإدارية الفاسدة ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي :

- **العمر** : حاجات الموظف الشاب كثيرة وموارده قليلة ، ولكونه موظفا جديدا وحديث التعيين قد تكون سببا وراء ممارسات إدارية فاسدة
- **مدة الخدمة** : كبار الموظفين ممن تكون مدة خدمتهم طويلة على معرفة تامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة ويساعد على هذا الأمر على ارتكابها ، وقد يكون الموظف حديث الخدمة أكثر ميلا لممارسة حالات الفساد الإداري بسبب تأثره السريع بزملائه في العمل غير النزيهين .
- **المستوى الدراسي** : المجتمعات التي يسهل فيها الحصول على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع وكذلك الحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية وعادلة يكون أفرادها أكثر ميلا لممارسة الفساد الإداري ، عكس المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفؤ وقائم على أسس علمية يكون فيه نظام الخدمة المدنية ذو جدية ودقة في عمليات التوظيف فإنه يحول دون وصول اناس غير أكفاء إلى الوظائف الحكومية وبالتالي تقل عمليات الفساد الإداري .
- **الجنس** : عادة الرجال الموظفين يميلون أكثر لممارسة حالات الفساد الإداري من النساء ، بسبب تكوينهم النفسي وسرعة تأثرهم بما يحيط بهم من عاملين .

2- **العوامل المؤسسية والتنظيمية** : نجدها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث تجعل منه سلوكا منحرفا أو منضبطا ، يمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل كما يلي :

ثقافة المنظمة : إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وايجابية تؤدي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية ، قد يكون سببا لممارسات فاسدة .كغياب مدونات السلوك للموظفين .

- **حجم المنظمة** : غالبا ما يكون كبر الحجم خصوصا في الإدارات العمومية مرتبطا بوجود ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية .وهذه كلها تؤدي إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري ومالي لا يمكن السيطرة عليها بسهولة .
- **ضعف النظام الرقابي** : حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب ، فمنظمات الأعمال والإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظامها الرقابة وأساليب تقييم الأداء لديها.
- **طبيعة العمل المؤسسي** : إن درجة وضوح العمل وأهداف المؤسسات وشفافية عملها وبساطة الإجراءات له أثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري .

- **الهياكل التنظيمية وهياكل السلطة** : إن عدم وضوح الصلاحيات والسطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات (البيروقراطية) يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري والمالي .
- **البطالة المقنعة** : إن وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالا فعلية قد يكون سببا وراء تفنن هؤلاء الموظفين في تعقيد سر المعاملات لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة وغيرها .
- **عدم الاستقرار الوظيفي** : إن شعور الموظف خاصة في الإدارات العليا من أن منصبه هو فرصة يجب أن يستغلها لفترة محددة تجعل منه أكثر ميلا لممارسة حالات فساد إداري لغرض الإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة .

3-**العوامل البيئية** : تعتبر من أهم العوامل التي تقف وراء حالات الفساد الإداري أو تساهم في تعزيزها بسبب كثرتها وتعقدها وتشابكها. ومن بين هذه العوامل نجد :

- **عوامل البيئة السياسية** : تتمثل أهم ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في عدم الاستقرار السياسي ، ضعف منظمات المجتمع المدني ، غياب الحريات والنظام الديمقراطي .

- **عوامل البيئة الاقتصادية** : يمكن اعتبار البطالة وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار ، وشح الموارد واستنزافها وعدم فعالية نظم الرقابة المالية في المؤسسات من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد الإداري والمالي .
- **عوامل البيئة الاجتماعية** : منها انخفاض مستوى التعليم ، التمسك بالأعراف والتقاليد والتي تجعل من الروابط الأسرية والانتماء للعائلة وسيلة لممارسة الضغوط على الموظف ، زيادة عدد السكان ...
- **عوامل البيئة القانونية والتشريعية** : يمكن أن نلخص أهم منافذ الفساد الإداري ضمن أبعاد هذه البيئة في غموض القوانين ، ضعف الجهاز القضائي .